

محاضرة وحوار عن المرجعية(*)

(*) محاضرة وحوار ألقيت في مركز الحضارة للدراسات السياسية في ٢٦/١/٢٠١٣، أدارها الأستاذ الدكتور عماد شاهين والأستاذ الباحث هشام جعفر.

نتحدث في "المرجعية"، وقد فكرت كثيرا - باعتباري رجل قانون- أن أحدد ما المقصود بالمفهوم، ولا أقصد بهذا أن أفرض مفهوما على غيره، إنما أقصد بذلك أن غيري عندما يسمعي وأني أتكلم عن المرجعية، يعرف أنني أتكلم عنها بالمفهوم الذي قصدته، بالمعنى الذي أردته، ليكون أقدر على أن يفهم وجهة نظري؛ وافقها أو لم يوافقها، قبلها أو لم يقبلها، وأن يكون ملماً بما أتحدث عنه، وضمن أي إطار من المفاهيم.

كثيرا ما نتحدث عن موضوع "المرجعية" الآن، ونتحدث كثيرا عن الفكر الإسلامي والفقهاء الإسلاميين والشريعة الإسلامية، والمدنية، نتحدث عن كل هذه المسائل والمفاهيم، وأحيانا كثيرة لا نحدد ما هو المقصود بها.

فمفهومي بالنسبة للمجتمع الإسلامي أنه المجتمع الذي تكون مرجعيته إسلامية في الأساس؛ ومن ثم فالسؤال هو: ماذا تكون هذه المرجعية الإسلامية التي نقصدها في هذا الشأن؟

أولاً: المرجعية مفهوم فكري سياسي وليس مفهوم قانوني، هو مفهوم يتعلق بالثقافة، يمكن أن يرد في القانون مثل: "الإسلام دين الدولة" أو "الشريعة الإسلامية هي المصدر للتشريع"، فكل هذه نصوص قانونية تشير إلى المرجعية. حين نتحدث مثلا عن مفهوم سياسي مثل: (السيادة) فإنه يرد في القانون والدستور بهذا المعنى: "السيادة للأمة"، فالسيادة مفهوم سياسي والمضمون الأساسي له مضمون سياسي، وليس مضموناً قانونياً.

والمرجعية شأن ثقافي وفكرة ثقافية لا تتعلق بسلطة الدولة، إنما تتعلق بشيوع هذه المرجعية بين الجماهير و بين الناس وتحاكمهم إليها، فهي الأساس السياسي والحضاري لقيام الدولة، ولكنها ليست وظيفة الدولة. فننتحدث عن المرجعية وندافع عنها ونؤكد لها في المجتمع ونعمق وجودها بين الجماهير كمفهوم ثقافي شائع ونشيعه بين الناس، مع العلم أنه لا يشترط أن نكون في سلطة الدولة لكي نشيع المرجعية، فسلطة الدولة تتعلق بالسياسات والمرجعية تتعلق بلجانب الثقافي.

والمثال على ذلك بداية انتشار الحجاب في السبعينيات والثمانينيات؛ فالحجاب كان سائداً في مصر في الطبقات الشعبية طوال تاريخه، ولم يختلف حجاب المرأة. وبالنسبة للمثقفات والنخبة المتعلمة والطبقة الوسطى كان انحسار الحجاب ظاهر جداً من قبل، ثم عودة الحجاب وحضوره الظاهر جداً بدأ بالنسبة لهذه النخب محدودة العدد في السبعينيات والثمانينيات، ولم يكن هذا بقرار من الدولة، وإنما كان بشيوع ثقافي وقرار ثقافي، وهذا الأمر متعلق بالمرجعية أيضاً.

فباعتبار المرجعية أمرًا ثقافيًا نلجأ في إشاعته إلى الوسائل الثقافية العامة؛ وهي في أيدينا دائمًا لن تتغير ولن يستطيع أحد أن يجبر شعبًا على أن يخالف الثقافة السائدة في داخله، ولن تستطيع السلطة - مهما كانت - أن تجبر شعبًا على أن يغير من ثقافته، فالأمر ثقافي بالأساس ولا يتعلق بسلطة الدولة. فنحن نحتاج من سلطة الدولة سياسات اقتصادية وسياسات خارجية متفقة مع مرجعيتنا، أما الجانب الثقافي فلأمره شأن بين الشعب المصري بجمعياته بوسائل التنقيف العامة الممكنة، إنما نحاسب سياسات الدولة على أساس الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السياسة الخارجية والتوازن بين فئات المجتمع.

فالمرجعية بالنسبة لي أولاً : هي الأصول الفكرية والثقافية العامة التي تؤمن بها الجماعة والتي تشكل قوة التماسك الرئيسية في تشكيلها بوصفها جماعة بشرية.

ثانياً: الأصول الفكرية والثقافية العامة التي تصدر عنها مبادئ المشروعات السائدة في المجتمع سواء بالنسبة للأوامر والنواهي أو بالنسبة للتعامل بين الناس.

ثالثاً: الأصول الفكرية والثقافية العامة التي تتشكل بها التنظيمات السياسية والاجتماعية المشخّصة للجماعة العامة بوصفها الجماعة السياسية أو الجماعات الفرعية التي يتكون منها المجتمع المنظمة لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة.

فالمرجعية هي الأصول الفكرية العامة التي تتبع من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، فللفاصل بيني وبين العلماني هو الثقافة السائدة في المجتمع، وأنا على يقين أنها الثقافة الدينية؛ لأنها هي التي تكوّن المرجعية الأساسية وأساسها ثقافي وأستطيع أن أنشرها أو أنقاس عن نشرها بصرف النظر عن الدولة.

كيف يرد تأثير المرجعية على السياسات؟ كل مجتمع -أيا كان- لديه مرجعية، وإذا كانت المرجعية أمر اعتقادي فنحن جميعاً لدينا اعتقاد سواء في المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات غير الإسلامية، والعلماني لديه اعتقاد وهو في النهاية يعود إلى المفهوم الاعتقادي الوضعي، فالفلسفة الوضعية هي أساس تفكيره، وهي نوع من أنواع الاعتقاد الفلسفي. فكل منا لديه فلسفة ولديه اعتقاد فلسفي، والمهم هو ما يسود بين الناس من اعتقادات فهو الأساس. فالجماعة تحتاج إلى تنظيم، تمثّل وتشكله الدولة فيما بعد، والتنظيم يقرر ضوابط الحركة والالتزامات بين الناس. فما مصدر الالتزام؟ وما مصدر الالتزام في عدم الخضوع لسلطة ما؟ فالسلطة هي إنفاذ قول على الغير؛ فما موجب نفاذ قول الغير عليّ والتزامي بأشياء معينة؟ ففي النهاية سوف أصل للمرجعية، فالمرجعية هي الأساس الثقافي العام الذي يحدد التزامات السلوك الفردي للأشخاص فيما يتعلق بالقيم والأخلاق، والسلوك الشخصي للأفراد فيما يتعلق بالضوابط القانونية والعلاقات الاجتماعية وسلطة الدولة عليهم ودورها.

وقد ظلت مرجعيتنا دينية منذ قديم الأزل ، وذلك بالاعتقاد ال ديني وهو الإسلام في مجتمعاتنا. واعتقاد الغرب كان في البداية بالمسيحية ثم انقل إلى العلمانية، وأتى بهذا الاعتقاد من القانون الطبيعي وقواعد العدالة؛ فنحن مرجعيتنا مستمدة من الله سبحانه وتعالى ولكن الغرب رفض هذا المصدر ، فصدره الوضعية ومفهومات مبنها الحس (ما أراه هو ما أشعر به وما أفكر فيه، وما أسمع وما أعيش فيه)، وجاء بها من القانون الطبيعي لاحتوائه على قواعد معينة، فللقانون الطبيعي هو المرجعية . فمفهوم القانون الطبيعي لديه هو مجموعة المبادئ الأصلية الأزلية، هي القيم والمبادئ والأصول التي يتضمنها الضمير الإنساني وتوحي بها الفطرة، هي المبادئ المتضمنة في كيان المجموعة البشرية.

فنحن نؤمن بالغيب ويمثل مرجعيتنا، أما العلماني فلم يؤمن بالغيب فصنع غيباً له كما لو كان يصنع صنماً جديداً . فالقانون الطبيعي هو الصنم المعنوي الذي أقامته العلمانية لتعادل به غيب السماء الذي نؤمن به.

د. عماد شاهين: لدي سؤالان:

عملية إنتاج المرجعية، والمقصود هنا العملية الفكرية التي تتم لإنتاج مرجعية؛ في بدايات القرن الماضي ظهر جيل كامل ممن يسمون بأصحاب المصالح الحقيقية الذين التفوا حول الحركة الوطنية مثل سعد زغلول وأحمد فتحي زغلول وقاسم أمين وعلي عبد الرازق التي بدأت فعلا في عملية إنتاج فكر الإمام محمد عبده جزئياً انطلاقاً من أنه ليس هناك تعارض بين النص والعقل أو الدين والعلم أو الهوية الوطنية و الهوية الإسلامية بمعنى الجامعة الإسلامية والجامعة الوطنية؛ فقد أخذوا هذه الفروع وأعادوا إنتاج الم عرفه بأكملها، بمعنى إعادة تشكيل المجتمع كله ومنه قضية أن الدين مسألة شخصية وأن هناك قواعد عامة كونية يجب أن نلجأ إليها عند إعادة تنظيم المجتمع. فما هي عملية إنتاج المرجعية؟ فقد تم إخفاء مرجعية العلمانية في المرجعية المدنية، والقول بأن الدولة مرجعيتها مدنية ، ثم وجدنا ضمن عملية الإنتاج قبولاً ضمنياً لهذا الأمر بأن تكون دولة مدنية ولكن ذات مرجعية إسلامية رغم التناقض الذي يهك أن يحدث في الأداء والوظيفة.

السؤال الثاني: لقد أشرتم إلى المرجعية الغربية؛ حيث يجب التنبيه إلى استخدام المفاهيم التي قد تبدو لنا كونية ومشتركة مثل: الديمقراطية، والعلمانية وفصل الدين عن الدولة والإنسان والإنسانية وحقوق الإنسان وقضايا كثيرة غيرها ، فلقد أشرتم إلى مصدر المرجعية الغربية التي ترجع إلى عصر التنوير وتتضمن ما يقرب من اثني عشر عنصراً، وإلى قضية إحلال المرجعية الدينية بمرجعية القانون الطبيعي. وهناك أمور أخرى ينبغي الاهتمام بها لأن الأصل الفلسفي

- للديمقراطية والتصور الفلسفي للمواطنة والتصور الفلسفي للدولة يخرج منها، وذلك حتى لا ندخل في جدال حول المواطنة أو الدولة دون فهم الجانب الفلسفي فيها، وهي عدة ركائز منها:
- ١- مركزية الإنسان؛ أي أن الإنسان قيمة مطلقة والكون يدور حول هـ وحول نفعه، وصراعه مع الطبيعة وإخضاعه لها، أما لدينا الله هو القيمة المطلقة، وهذا هو لب الحداثة.
 - ٢- قضية الفردية، وهي أمر م هم في تصور الديمقراطية وتصور المواطنة.
 - ٣- قضية التجريبية، وهي أن كل شيء يثبت بالحواس.
 - ٤- قضية الكونية، وهي أن القيم التي أنتجها الغرب منذ عصر الأ نوار أو التنوير هي قيم عالمية قابلة للتطبيق على الإ نسانية كلها، فإذا تحدثنا عن الديمقراطية والرأسمالية ن تحدث عن قيم كونية وليست إقليمية.
 - ٥- قضية العلمانية؛ الإيمان بفصل الدين عن الدولة.
 - ٦- قضية الأنسنة، بمعنى أن هناك قيمًا مشتركة بين الناس جميعًا.
 - ٧- قضية التقدم والتغيير، بما أنه ليس هناك شيء ثابت على الإطلاق.
- سؤالي: إذا قابلنا هذه المرجعيات فهل يمكن ذكر أم ثلة أخرى غير الإيمان بالغيب ل يتم توضيح المنظور الإسلامي، ما هي عناصر المنظور (النموذج) الإسلامي؟ فعلى سبيل المثال ترجم أحمد فتحي زغول كتاب "كيف تقدم الإ نجليز الأنجلوسكسون"، فتخيلوا معي أن يأتي فلسطيني يترجم كتاب كيف تقدم الإ سرائيليون اليهود، هي عقلية ومرجعية الانهزام وتلك المرجعية مازالت موجودة حتى الآن.

المستشار البشري:

متى صار النموذج الفكري الغربي ذا وجود ملموس ومعتبر لدينا بحيث ندخل في إشكاليات ويجادلنا ونجاده ونصارعه ويصارعنا؟ ففي نهضة محمد علي كان يرسل بعثات أغلبها طب وميكانيكا ولم يرسل في القانون والإدارة؛ حيث لم يكن مهتماً بالجانب الثقافي الفكري أو العلوم الاجتماعية الخاصة بالغرب فقد كان مهتماً بالعلوم التطبيقية، وكانت القوانين التي تصدر في عهد محمد علي يراعى فيها جيداً الحدود، وإذا قابلته قضية تتعلق بحد من الحدود تم تحويرها للقضاء الشرعي، وبدأ الرجوع في القانون العثماني إلى القانون الأجنبي والأخذ من الفرنسي تقريبا عام ١٨٦٠.

وكان التعليم في عهد محمد علي يقوم على تدريس الدين واللغة العربية وكان يعد ثلثي المقرر، وظل هذا الوضع حتى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. وبدأ التغيير في كل من القوانين والتعليم مع الاحتلال الإ نجليزي، فتم الأخذ بالقوانين الوضعية في ١٨٨٣ وتم الأخذ

بسياسة دانلوب في التعليم ، ولم تكن فقط لتخريج موظفين بل كانت بفصل الدين عن الدولة وفصل الدين عن العلوم الأخرى تماما. وبدأ الفكر المؤثر على المرجعية ينمو في مصر منذ الثلث الثاني من القرن التاسع عشر في التعليم والتشريع. بالإضافة إلى أمر آخر مهم هو كثرة الجاليات الأجنبية؛ حيث قسمت المدن إلى حي غربي وحي شرقي ، فاختلقت تقاليد الحياة والملابس واختلفت وسائل العيش وأصبحت على الطريقة الغربية ، فدخل إلينا أسلوب الحياة الغربي بواقعه وحسياته، وبعدها صار أمرا واقعا أصبح مطلوب من المفكرين استيعاب هذا التقدم. إن الغرب يتفوق علينا ويهزمنا في علوم الصنائع جمة بالإضافة إلى تفوقه في علوم الإدارة، إدارة المجتمعات بصورتها المعقدة المركبة التي يقضريها النظام الحالي ومن ضمنها الديمقراطية كجزء من أسلوب إدارة المجتمع ولا بد أن نأخذ بعض منها، وبدأت مشكلتنا فيها نأخذ ونترك عن الغرب، فالأمر مركب كأسلوب حياة وأسلوب إداري وقانوني هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الغرب بهر الكثيرين منا فطالبوا بلبن نأخذ ذلك كتلة واحدة كجزء من ثقافة الانهزام، ومن ناحية ثالثة أصبح الغرب يحكمنا ويفرض علينا ما يريد . أما عناصر المرجعية كثير منها أستطيع أن أخرجها من مرجعيتها.

د.عماد: وهذا مقدمة لسؤال النهضة والتقدم ، هل تم الاستغراق في طرح السؤال الخطأ ؛ حيث طرح المفكرون منذ بداية القرن العشرين حتى الآن سؤال: لماذا تخلف المسلمون وتقدم الغرب؟ ففي ما طرحتم كان يمكن أن أجد أسس التقدم في الإسلام نفسه دون طرح حالة اللوم في صورة سؤال: لماذا تأخرنا؟ أو الأخذ بالنموذج الغربي بكليته، المقصود إذن هل نحتاج إلى إعادة طرح أسئلة جديدة بشكل جديد وبأسلوب جديد عن عناصر النهضة والتقدم؟

المستشار البشري: هذا الارتباك الذي حدث بين ماذا نأخذ وماذا ندع وبين الانبهار مع المفروض من الخارج أصبح له مؤسساته وتكويناته وأصبح يشكل عناصر ومدارس فكرية وسلوكية مختلفة في البلاد وأصبح يسبب قدرا من الصراع في هذا الشأن . ومن ناحية أخرى، كيف سيواجه الفكر الإسلامي تلك الإشكالية؛ حيث يريد أن يتجدد وفي نفس الوقت يريد أن يحافظ؛ فهو يحافظ في مواجهة من يريد أن يجتث جذوره تماما ، وهو نفسه يريد أن يتجدد استجابة للواقع الجديد ومن ضمنه مواجهة الغرب ؛ حيث يتقدم داخليا ويقوي ذاته لمواجهة الغرب فحدث نوع من الصراع الإسلامي-الإسلامي في هذا الشأن وأوهن من قوة المقاومة الإسلامية للفكر الغربي وظللنا في تلك الإشكالية في ثلثي القرن العشرين، وفي الثلث الأخير من القرن العشرين وجدنا الإسلامي المجدد والمحافظ.

ومن ناحية أخرى فإن التكوينات السياسية الآخذة عن الفكر الإسلامي ضربت في القرن العشرين وأصبحت حركات الاستقلال نوعان: إسلامي يعود إلى الماضي ويريد إعادة تكوين

الخلافة من جديد ، ونوع آخر يريد أن يقاوم العدو الجديد ال غربي (الاستعمار) بالمتاح والموجود أمامهم، فعلى سبيل المثال مجموعة انقطعت سلطتها بالسلطان يجب أن يش لفلوا إدارة ذاتية من داخلهم فتنشأ جماعة خاصة ، وهنا كان ولا بد أن تؤدي وظائفها الحياتية بسرعة وتدير شؤونها الإدارية وتحاول القضاء على المخاطر التي تواجهها في الداخل أو الخارج ومن أجل هذا نشأت التكوينات القطرية، وأصبح بها جانب وطني يريد إزاحة الاستعمار الإنجليزي والاستعمار الفرنسي والاستعمار الهولندي في إندونيسيا، فمن خلال هذه التكوينات الناشئة نتيجة الواقع المفروض ومحاوله مقاومة هذا الوضع بفكر وطني جزء منه علماني ونشأ ما يسمى "الوطني العلماني". ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أصبحت حركتنا الوطنية أساسها علماني، فوجد الوفد والأحزاب الأخرى التي نشأت في المنطقة بأكملها أحزاب وطنية علمانية نشأت بحكم الضرورة التي تقول بمجموعة من الناس انقطعت صلتهم بغيرهم وعليهم إدارة شؤونهم بشكل أو بآخر وذلك مع فكر أجنبي واستعمار من الخارج فحدثت تلك المشكلة.

وأزعم -من قبيل التفاؤل - أن هذا الوضع بدأ يضعف جدا ، وذلك لأن أغلب الحركات الوطنية في الفترة الحالية حركات إسلامية ؛ حيث حدث انشقاق بين الحركة الوطنية العلمانية والحركة الإسلامية، كان هناك وطني إسلامي ووطني علماني، وأحيانا تضاربا، وأحيانا تقابلا وقل بعضهم بعضا، فلضعفوا بعضهم البعض. ومع نهايات القرن العشرين بدأت هذه الأمور تتجدد.

د.عماد: فإذا مددنا الخيط من القرن العشرين إلى الفترة المعاصرة، ولو نظرنا الآن؛ ما هي أهم الملفات التي تم حسمها في عملية سجال المرجعية والجدل بين التيارين العلماني والديني؟ وكيف ندير حالة الحوار بعد ثورة ٢٥ يناير وكيف يمكن أن نقلل من حالة الاستقطاب وحدة الثنائيات الحادة الآن؟

المستشار البشري: أهم الملفات التي حسمت: زوال التناقض بين الحركة الوطنية والحركة الإسلامية وزوال الغربة بينهما، وعودة الترابط بينهما من جديد؛ فقد عدنا الآن في حركتنا الوطنية إلى ما كنا نجده عند الأفغاني وعند محمد أحمد في السودان وعند عبد القادر الجزائري وعلال الفاسي في المغرب، فللحركة الوطنية كانت مرتبطة بحركة ذات مرجعية إسلامية تماما . وفي نهاية القرن العشرين عدنا إلى هذا التجمع.

الأمر الثاني، أن هناك حركة تجديد حدثت في الفكر الإسلامي، فلفكر الإسلامي فكر حي وتلقى ضربات كبيرة وعنيفة وشديدة جدا في نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث ألغيت كل القوانين وأصبحنا نتعامل بقوانين أجنبية وثُركت الشريعة وثُرِك والفقه، وكنا نرجع للفتاوى الهندية وللزركشي فصرنا نرجع إلى دالوز وأحكام محكمة النقض الفرنسية، وأصبح يحكم بين الناس في

القرى بالقانون الفرنسي . والمشكلة هنا في المرجعية وليس في المسائل ال تفصيلية مثل البيع والإيجار، فالأحكام لا تختلف كثيرا، ويمكن الاستعانة بما هو جيد في تلك القوانين وضمها لمرجعيتنا.

كيف ندير الحوار؟

المرجعية مفهوم ثقافي وليست مفهوما سياسيا، هي حاكمة للسياسة ولكن من بعيد . وأقصد بمفهوم الثقافي أن وسائلها في الانتشار وفي الدعم وفي الاستقرار في المجتمع وسائل لا تتعلق بسلطة الدولة إنما تتعلق بنشاطنا مع بعضنا البعض، أن أقول كلاما فيقتنع به الناس وينفذونه، ثم ينعكس ذلك على سياستنا مع الدولة والضغط عليها لإقرار سياسات تتفق مع هذه المرجعية. فنحن لا نحتاج الوصول للدولة لفرض مرجعيتنا، وإذا فعلنا ذلك فإننا نعد الأمر على أنفسنا لأننا ندخل عنصر الصراع السياسي في أمر يقوم على خلاف ونشاط ثقافي في الأساس بين الناس وبعضهم البعض، ولذلك علينا إذا أردنا أن يكون هناك حوار بيننا وبين العلمانيين ألا يكون حول السلطة السياسية، ولكن يكون حوار حول السياسات؛ فمرجعيتنا تؤدي بنا إلى سياسات خارجية واقتصادية وعلاقات بين طوائف الشعب وجماعاته بعضها البعض وسياسات اجتماعية، فلتكن علاقتنا بالعلمانيين في هذا المجال بالنسبة لسلطة الدولة. فمن يأتي منهم إلينا في هذا المجال ورأياه محققا للصالح العام لهذا الشعب فخير، وإن أتى بفكره فلا مشكلة، ومن لا يأتي منهم، أكون أنا قد حددت سياساتي تجاه الدولة.

د. عماد: كيف ترى الجدل حول الدستور الذي لم يُحسم حتى الآن، فيبدو أنه حُسم بالصندوق ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أنه حُسم على المستوى المجتمعي؟

المستشار البشري:

أظن أنه حُسم من ناحية الدولة . ولكن الحاصل هو نوع من أنواع الاستقطاب والرفض الاستبعادي، والمسألة المطروحة الآن الطرفان أخطأ فيها : الاتجاه الإسلامي والاتجاه العلماني، وأتصور أن الاتجاه العلماني أخطأ أكثر قليلا في هذا الموضوع . ولكن أن نستجيب لأن تكون طبيعة الصراع بعد الثورة حول المرجعية فهذا مرفوض، فالمرجعية في أساسها وطبيعتها وضعها نشاط فوق السياسي، ونحن نضمن الثقافة السائدة في الشعب وهي تزيد؛ ففي السبعينيات عندما كنت أذهب لصلاة التراويح في المسجد كنت أجد صفا ونصف الصف أم الآن فالشارع يمتلئ بالمصلين، وهذا لم يتحقق بسلطة الدولة؛ فالإشاعة الثقافية والثقافة السائدة لدى الجمهور مضمونة، وأخرج العلماني بأنني أريد منه أن يعترف بأن الثقافة السائدة لها إملاءات عليه، بصرف النظر عن اعتقاده الديني ومدى عدم دخوله في السياسات العامة، ولذلك الأمر الحاسم بيننا وبينه حول سلطة الدولة هو السياسات، والتي تتعلق بجوانب ثلاثة : السياسات الخارجية

والعلاقة مع الخارج (عربي ودولي)، والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالبناء الداخلي للاقتصاد إلى حد الكفاية للناس، السياسات الاجتماعية المتعلقة بالعلاقة ليس فقط بين الأفراد وبعضهم البعض وإنما بين الجماعات والطوائف والتجمعات المختلفة (وحدات الانتماء الفرعي داخل المجتمع). فالحوار والحسم يكون في هذا الأمر، أما إذا تحدث الطرف الآخر في المرجعية فعلينا أن نرفض ذلك، فهي مسألة محسومة. فالمرجعية يحددها الشعب وليس أي من الطرفين. وهذا الأسلوب يحد من حدة الاستقطابات؛ فعندما يستثيرني أي طرف إلى صراع سياسي متعلق بالمرجعية أثير معه الصراع السياسي المتعلق بالسياسات وليس المرجعية، أما المرجعية فهي بيني وبين الشعب وأنا مطمئن لها، فالإسلام قوي جدا.

مداخلات:

أ. أحمد رشدي - البناء والتنمية:

إذا كنا نقول أن المرجعية أمر ثقافي، فالإعلام حاليا يشكل تقريبا الضمير الجمعي للمجتمع، فما الدور المطلوب من الدولة - في إطار القول بأن الدولة ليس لها دور في نشر المرجعية - فيما يتعلق بالإعلام، فالدولة هي من تملك السيطرة عليه وليس الأفراد، في ظل مهاجمة الإعلام لنا حتى في المنابر الخاصة بنا مثل المساجد . فما المطلوب القيام به حتى لا يتغير الضمير الجمعي فيما يتعلق بمسألة المرجعية؟

أ. أحمد خلف - حزب الوسط:

١. كيف يمكن أن تتعكس المرجعية الإسلامية في صياغة فلسفة جديدة لبناء الدولة الحديثة، كيف يمكن أن نبني دولة حديثة على المرجعية دون الاستمرار في فلسفة الدولة القومية القادمة من المرجعية الغربية، ومن الواضح أن الحركات الإسلامية ليس لديها توافق حول هذه الدولة وآلياتها ولا تستطيع التعامل معه، وهو ما يمثل أحد أسباب الاستقطاب الحاد أو عدم وضوح الرؤية لدى التيار الحاكم الآن؟

٢. ما هي عناصر المرجعية الإسلامية؟

مهند حامد، حزب الوسط:

في ظل ما ذكرته عن أن الدولة ليس لها دور في نشر المرجعية، فماذا عن سيطرة الدولة الآن على التعليم بشكل تام، وبناء الإنسان، وغرس ثقافة ومرجعية مختلفة؟

حزب الإصلاح والنهضة:

إذا كنا نقول أن الحركة الوطنية بعد الثورة، سواء كانت حركة إسلامية أو علمانية، أصبح لديها قدر من التوافق أو عدم الاستقطاب حول قضية المرجعية، فهل ترى أن الخلاف والسجال

الذي حدث حول الدستور كان له علاقة بمسألة المرجعية، أم أنه يتعلق بدرجة أكبر بإدخال الأزهر في قضية المرجعية؛ فمن بعد دستور ١٩٢٣ كان الأزهر إلى حد ما دوره بعيداً عن الإطار التشريعي، فهل دخول الأزهر مرة أخرى بأخذ المحكمة الدستورية برأيه والنص على ذلك في الدستور بشكل مباشر هو سبب السجال؛ حيث أصبح الإطار الدستوري والقانوني لمصر أكثر إسلامية مما كان عليه في دستور ١٩٢٣؟ أين جوهر الخلاف تحديداً؟

رد المستشار البشري:

المرجعية مسألة ثقافية يجب ألا توجهها الدولة، فماذا عن دور الإعلام والتعليم وهما يشك لان الضمير الجمعي؟

السيطرة العلمانية على الإعلام مُشكِّلٌ علينا أن نواجهه إعلامياً وثقافياً بكل الوسائل الممكنة، ثم أننا نتحدث في إطار شعب المرجعية مضمونة لديهم؛ فقد حدث استقطاب إسلامي - علماني مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية، و ٩٥% من الإعلام كان يروج للتصويت بـ"لا" و ٥% من الإعلام فقط كان يدعو للتصويت بـ "نعم"، وترتب على ذلك تصويت ٢٢.٨% بـ"لا" و ٧٧.٢% بـ"نعم" ..

(مداخلة: ولكن تأثير الحركة الإسلامية يتراجع في الشارع في مقابل تأثير الإعلام المتزايد فيه)

البشري: عليك أن تواجه ذلك من خلال وسائلك الإعلامية من صحف وقنوات... مع ملاحظة أن هذا الإعلام لا علاقة له بسلطة الدولة، وإنما يسيطر عليه بالأساس رجال أعمال. فلاستسلام في مواجهة تأثير ذلك الإعلام (العلماني) خطأ.

في شأن التعليم

لدي افتراض بالنسبة للدولة في مصر، هو أن ن فكر فيها على أساس التمييز وليس التفرقة أو الفصل بين "جهاز إدارة الدولة" ونظام الحكم والمجموعة المسيطرة على الحكم. هذا التمييز مهم جداً في هذا الأمر. فالجهاز الإداري في مصر يختلف عنه في البلاد الأخرى مثل العراق وسوريا ولبنان وليبيا؛ حيث يتكون من عينة تلقائية من الشعب المصري من أسوان إلى الإسكندرية. وسبب ذلك أننا ليس لدينا طوائف، ولا قبائل ولا انتماءات جهوية وإقليمية بالمعنى المفهوم في البلاد الأخرى تاريخياً، فتجد هذا الجهاز يدخله ناس من كل بقعة في مصر بلا تمييز، ويكونون كلا متكاملًا، يدخل الواحد منه في سن العشرين ويخرج منه في سن الستين. فينشأ الميل تلقائياً وذاتياً إلى الاستبداد من البقاء في مثل هذا الجهاز. لكن من ناحية خضوعهم للثقافة العامة

الموجودة في المجتمع لا نشك فيه أبداً؛ بدليل أن هذا الجهاز نفسه لم يقف أبداً ضد الثورات المصرية.

فعلى سبيل المثال، اشترك محمد علي في الثورة المصرية عام ١٨٠٥ وهو جزء من الجهاز، ثم مع ثورة عرابي ١٨٨١-١٨٨٢ اشترك جهاز الدولة في ثورة عرابي لما وجد الجموع الكبيرة، وفي ٢٣ يوليو أيضاً، وكل مرة كانت المشاركة بصور مختلفة، ثم في ثورة ٢٥ يناير. الثورة الوحيدة التي تخلفت عن هذه الحقيقة أو الظاهرة هي ثورة ١٩١٩، فلم يشترك فيها جهاز الدولة؛ لأن الدولة في مصر وقتها كانت في ظرف خاص. فالجيش المصري كان بين عامي ١٨٩٦-١٨٩٩ يعيد فتح السودان، بقيادة إنجليزية بواسطة الجندي المصري. وبعدها استمر الجيش المصري في السودان بقيادة إنجليزية بنحو أربعة أخماسه أو ثلاثة أرباعه، وكان موزعاً إلى مجموعات بين المائة و المئتين بينهم مساحات شاسعة مع ضعف الاتصالات حتى لا يتجمع.. واستمر بهذا الشكل حتى جاءت ثورة ١٩١٩ فلم يكن الجيش بمصر بل بالسودان، ثم عاد عام ١٩٢٤ فلم يشارك في الثورة المصرية (إلا بعض الأفراد كما يذكر محمد نجيب في مذكراته).

لكن جهاز الدولة ليس فقط الجيش المصري، هو بالأساس الجهاز المدني، وهذا الجهاز المدني اشترك في ثورة ١٩١٩ عن طريق الإضراب العام، فكل موظفي الحكومة أضربوا بين الـ ١٠-١٥ يوماً، حتى أرسل النبي إلى حكومته في بريطانيا يطلب بضرورة الاعتراف باستقلال مصر قائلاً: (لقد صارت الحكومة مستحيلة في مصر في ربيع ع ام ١٩١٩ ولا نريد أن تتكرر هذه التجربة في مصر مرة أخرى). فإضراب جهاز الدولة عن العمل لم يتمكن الإنجليز من الحكم لأنهم كانوا يحكمون عن طريقه، ولا يمكنهم بدونه التغلغل في المجتمع في القرى والأحياء والسيطرة على الدولة. ولم يكن ذلك ممكناً عن طريق الجيش، فالجيش الإنجليزي يمكنه السيطرة ولكن لا يمكنه الإدارة.

فالتعليم يعتمد على الأثر الإشعاعي والرشح الذي يحدث ما بين الثقافة العامة السائدة في المجتمع والعاملين في جهاز إدارة الدولة، ولا نتكلم عن نخب معينة بل العاملين الكثيرون. وهذا من قواعد التنظيم وقوانينه، فلي تنظيم قواعده هي التي تنفذ وهي التي تأتي بالمعلومات، فإذا لم يراع قادة التنظيم قواعده سيجدون أنفسهم معلقين في الهواء

كيف يمكن أن تنعكس المرجعية الإسلامية في بناء الدولة الحديثة؟ وما هي عناصر هذه المرجعية؟

لم أتعامل مع القانون نظرياً، فلغلب عملنا في القانون كان تطبيقياً؛ حيث تقابلنا مشكلات وزحاول حلها، فنحن ندرس القانون ونعرف تقسيهاته وتصنيفاته وأحكامه، ثم تأتينا واقعة فنحظر

فيها: ثابتة أم لا صحيحة أم لا ، ما حجمها؟ وهذا ما نسميه في القانون "تكييف الواقعة" أي إعطاءها الوصف القانوني، وهذا تكتسبه من السياق: ما قبلها وما بعدها، وعلاقتها بكل ذلك والوقائع الأخرى، هذا يعطينا وصفها القانوني وتكييفها: بيع أم إجارة أم نصب أم خيانة أمانة... وبمجرد أن تحدد هذا تجد الحكم قريباً لتسقطه عليها. فأسهل ما في الأمر هو إسقاط الحكم على الواقعة. أصعب ما في الأمر إثبات الواقعة، ووصفها أو تكييفها.

وفيما نتكلم فيه: يجب أن ندرس مشكلاتنا، وأوضاعنا، ونصفها، ونستدعي لها من فكرنا الفقهي ما يحلها. وإن لم نجد فيه شيئاً يقدم حلاً لها نجتهد في الفقه أو نتعامل معها ضمن القواعد العامة.

الأزهر وموقعه من الدستور، والجدل حول مرجعيته، والصبغة الإسلامية للدستور:

تصوري أن الدساتير المصرية أخذت بمرجعية إسلامية منذ عام ١٩٢٣، وليس من اليوم، منذ اقترح المفتي السابق الشيخ محمد بخيت المطيعي - ضمن لجنة إعداد المبادئ الأساسية وكانوا ١٦ منبثقين من اللجنة العامة الـ ٣٢- أن ينص على أن (الدين الرسمي للدولة الإسلام)، ولم يعترض أي أحد من الأعضاء، ونال النص موافقة عامة، ثم في اللجنة العامة أيضاً نال موافقة عامة، ثم نال موافقة عامة في إصدار الدستور بلا أي اعتراض، و كان من بينهم خمسة أقباط ويهودي، ومن الأقباط الأنبا يونس الذي سيصبح بعد ذلك بأربع سنين بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية في مصر - باسم يونس الـ ١٩- ثم استمرت حكمًا دائمًا في جميع الدساتير في مصر، مهما كان نوع النظام: ملكي، جمهوري، اشتراكي، رأسمالي، مختلط.

وقد اعتمدنا هذا في مجلس الدولة لنصدر فتوى بأن هذا الحكم الدائم في جميع الدساتير له أولوية من الناحية التشريعية مهما تغير النظام.

وبالنسبة للمادة الثانية (الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع) تطبيقاً للإسلام الدين الرسمي للدولة لا أكثر.

ثم جاء موضوع الأزهر والأخذ بآيئه كراي استشاري كمؤسسة. وتحفظي على هذا الموضوع أنه لا يصح أن تكون هناك مؤسسة هي الحاكمة لقول الإسلام في قضية ما. فلا زوحد ما بين مؤسسة أو شخص وبين الإسلام، وهذا أمر ثابت في تاريخ الفكر الإسلامي في بلادنا منذ البعثة المحمدية إلى يومنا هذا، لم يحصل أبداً أن تم حصر الإسلام أو أن يتم السيطرة عليه في جماعة أو مؤسسة أو حزب.. الإسلام شائع بيننا نحن المسلمين جميعاً. لكن أن يؤخذ رأي الأزهر فلا بأس به، ولا إشكال.

والذي دفع لذلك هو شدة الحرص للتأكيد على الإسلام أكثر. فالإسلام هو الذي يخاف علينا وليس العكس. لا تخافوا على الإسلام.

والمطلب السياسي الذي يمكن للإسلام اليوم أن يطالب به ليس الإسلامية نفسها، ولكن الديمقراطية؛ لأن لك رصيذا شعبيا، وهي تتسق مع قبولك وتسليمك بإرادة الأمة، والأمة معك بسبب انتشارك الشعبي واقترابك من الناس.